

صحافة السلام تتصدى لخطاب الكراهية لإصلاح المشهد الإعلامي في اليمن

مبادرات صحافيي بناء السلام تلقى استجابة من مؤسسات إعلامية متعددة

أطلق عدد من الصحافيين اليمنيين مبادرات ضمن صحافة السلام ترتكز على تناول القواسم المشتركة التي تجمع جهات نظر الأطراف المختلفة وكل ما من شأنه أن يساهم في التقارب ومواجهة خطاب الكراهية والتحريض في وسائل الإعلام اليمنية.

وتعنى صحافة السلام في اليمن بارساء مفاهيم عن كيفية قيام الصحفي أو الإعلامي بنقل وتحويل حياة ضحايا الحرب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى قصص إنسانية حية بدلاً من كتابتها على شكل أرقام.

وأطلق عدد من الصحافيين مشروع مواجهة خطاب الكراهية والتحريض في وسائل الإعلام اليمنية، وعملوا على إعداد مسودات مشاريع لمواجهة هذا الخطاب، واستطاعوا مع منظمة "اليونسكو" تنفيذ مشروع المواجهة خلال عام.

وأشار الصحافي اليمني أشرف ريفي في تقريره على موقع شبكة الصحافيين الدوليين إلى أن البداية كانت بالتواصل مع قيادات من مختلف وسائل الإعلام اليمنية ومناقشة القضية معهم وصولاً إلى الالتقاء بعدد منهم في عدن وصنعاء والمناقشة مع خبراء ومستشارين، وصاحب ذلك عمليات رصد وتحليل لخطاب وسائل الإعلام المستهدفة.

وأبرزوا دليلاً لمصطلحات خطاب الكراهية التي تنتشر في وسائل الإعلام اليمنية بهدف تجديدها في التغطيات الإعلامية وأصدروا إعلان مواجهة خطاب الكراهية.

وقال الصحافي عادل عبدالمغني المدير التنفيذي لمؤسسة منصة للإعلام والدراسات التنموية "بعد ثلاثة أشهر من العمل لوحظ تراجع نسبة خطاب الكراهية والتحريض في وسائل الإعلام، وفي نهاية العام تراجع النسبة أيضاً".

وأضاف عبدالمغني أنهم عازمون أيضاً على إعلان القائمة البيضاء بشكل دوري لوسائل الإعلام الأكثر تميزاً في خطابها الخالي من التحريض والكراهية، وأكد أن الوظيفة الحقيقية للإعلام في اليمن تلاشت في ظل النزاع وباتت غالبية وسائل الإعلام منابر ناطقة باسم موليتها

زادت حدة لغة التحريض والكراهية في وسائل الإعلام اليمنية، وساهمت في تغذية الصراع الدائر منذ سنوات، ما دفع عدداً من الصحافيين اليمنيين إلى مواجهة هذه الظاهرة وتأسيس مبادرات لتعزيز صحافة السلام والتواصل مع وسائل إعلام في عدن وصنعاء للانخراط في هذه المبادرات وتخفيف حدة التوتر.

وأدى ما تنتشره الصحف والقنوات التلفزيونية والمنصات الإلكترونية اليمنية إلى زيادة الانقسام السياسي والاستقطاب الحاد من خلال تداول المقالات والأخبار بزوايا متحيزة و"حقائق" لا أساس لها والتغاضي عن المعايير الأخلاقية في تناول المواضيع.

كما أدى الاستحواذ السياسي المتزايد على وسائل الإعلام اليمنية منذ عام 2014 إلى تعزيز الخطابات السياسية المتباينة، وشرعة العنف بدلاً من الدور التوثيقي الذي يجب عليها أن تقوم به في ظل الحرب، لذلك بدأ صحافيون التوجه إلى بناء صحافة السلام لإصلاح المشهد الإعلامي اليمني.



عادل عبدالمغني
الوظيفة الحقيقية
للإعلام في اليمن
تلاشت في ظل النزاع

ويرى رئيس مؤسسة الصحافة الإنسانية بسام القاضي أن "صحافة السلام تلعب دوراً كبيراً في تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع، وترتكز على تناول القواسم المشتركة التي تجمع وجهات نظر الأطراف وكل ما من شأنه أن يساهم في التقارب، لا التناحر".

ولفت القاضي في حديثه لشبكة الصحافيين الدوليين إلى أن هذا النوع من الصحافة يجارب ويُنَاهِض خطاب الكراهية والشائعات والأخبار المضللة، وكل ما من شأنه أن يزيد من حدة وتوتر الأوضاع بين المتنازعين.



وسائل الإعلام المشاركة في صحافة السلام ستكون ضمن القائمة البيضاء

ويرى مدرب السلامة المهنية للإعلاميين في نقابة الصحافيين اليمنيين عبود الصوفي أن جزءاً من المشكلة في الصحافة اليمنية هو أن معظم وسائل الإعلام لا تملك مدونات سلوك ولا ميثاق شرف، ناهيك عن أن وسائل الإعلام لا تحظى باستقلالية تامة، وفي وقت الحرب انقسمت هذه الوسائل بين أطراف النزاع، وأشار إلى أن المتنازعين عاثوا في وسائل الإعلام من خلال فرض سياسات إعلامية غير مهنية تجاوزت الأعراف المهنية لكل مؤسسة ولقيم المهنة، وهذا أدى إلى خروج خطاب وسائل الإعلام عن الإطار المهني.

واعتبر أنه يتعين على وسائل الإعلام إعادة النظر في السياسات الإعلامية وتقييم المرحلة الماضية، والوصول إلى اتفاق مهني يضمن الحد الأدنى من الالتزام المهني في التغطيات والنشر.

ويضاف إليها ضرورة تعزيز حضور صحافة السلام لتتحول إلى مناهج دراسية لطلاب كليات ومعاهد الإعلام في الجامعات اليمنية، وعقد المزيد من اللقاءات التشاورية وورش العمل لقيادات وسائل الإعلام اليمنية وتبني مبادئ أخلاقية تجرّم خطاب الكراهية وتبني خطاباً إيجابياً تبحث عن الحلول الممكنة لإحلال السلام بدلاً من الاستمرار في إشكاء الصراع وتاجيج العنف.

ويضاف إليها ضرورة تعزيز حضور صحافة السلام لتتحول إلى مناهج دراسية لطلاب كليات ومعاهد الإعلام في الجامعات اليمنية، وعقد المزيد من اللقاءات التشاورية وورش العمل لقيادات وسائل الإعلام اليمنية وتبني مبادئ أخلاقية تجرّم خطاب الكراهية وتبني خطاباً إيجابياً تبحث عن الحلول الممكنة لإحلال السلام بدلاً من الاستمرار في إشكاء الصراع وتاجيج العنف.

خصوصاً في ظل وعي متنامٍ إزاء خطورة خطاب الكراهية والتحريض على العنف وتداعياته الكارثية في اليمن. ولمس المشاركون في تنفيذ مشروع مواجهة خطاب الكراهية والتحريض على العنف استجابة من قبل وسائل الإعلام اليمنية، وقد نفذ المشروع مؤسسة منصة للإعلام والدراسات التنموية بالشراكة مع منظمة اليونسكو ومركز الاتصال الدولي، وخلص إلى إطلاق إعلان مواجهة خطاب الكراهية.

وتضمن هذا الإعلان الذي صادقت عليه قيادات في وسائل الإعلام اليمني، عدداً من المبادئ الهادفة إلى الحد من خطاب الكراهية ونتائجها التدميرية، والالتزام بالمهنية وأخلاقيات العمل الصحافي وإشاعة قيم التعايش والتسامح وبث قيم الحوار والحرية والقبول بالآخر، ودعم قيم السلام والأمن الاجتماعي في

م أطراف الصراع لتأجيج العنف وإدارة المعركة. ويعمل الإعلام المهني والصحافة والحساسية للزاعات على تناول الصراع الراهن من زوايا أخرى تساهم في إخماد النيران المشتعلة، فالحاجة ماسة اليوم إلى تغيير هذا السلوك الإعلامي وإيجاد بيئة إعلامية مغايرة، تتعامل مع النزاع من زاوية الكلفة الإنسانية الباهظة وليس من زاوية الأطراف المنتصرة أو المهزومة.

ويقع على عاتق الإعلام في هذه الظروف مهمة كبيرة في بناء السلام وإرساء أسسه، وهذا الأمر يبدأ من الإقلاع عن خطاب الكراهية والتحريض، وإحلال الصحافة الحساسة للزاعات في التغطيات الإعلامية بدلاً من التخندق وراء أطراف الصراع. ويذكر عبدالمغني أنه من الصعوبة إحداث هذا التغيير في المدى القريب، إلا أنه يرى أن ذلك ليس مستحيلاً

مساعي الحكومة لتعزيز حرية التعبير لا تقنع الأردنيين

الأردن وعن مرصد الفضاء المدني وحقوق الإنسان. وأضاف أن هذا التقرير اشتمل على العديد من المنهجيات والأدوات الفكرية والعلمية التي من شأنها تشخيص الواقع المحلي بدقة للحصول على نتائج وتوصيات قابلة للتطبيق والتنفيذ، وتقديم تقرير يتصف بالشمول والدقة والموضوعية.

ويعتقد 58.6 في المئة من المستطلعة آراؤهم أنه يوجد تعارض في التشريعات الوطنية الناظمة لحرية التعبير عن الرأي و79.8 في المئة يعتبرون أن وسائل التواصل الاجتماعي هي الوسيلة التي يعبرون فيها عن آرائهم.

58.6 في المئة من المستطلعة آراؤهم يعتقدون أنه يوجد تعارض في تشريعات حرية التعبير

وأوصى التقرير بضرورة إعادة النظر في التشريعات الناظمة للحق في حرية الرأي والتعبير وضمان ممارسة هذا الحق وفقاً للمعايير الدولية والدستورية، وضرورة إعادة النظر في قانون المطبوعات والنشر وقانون ضمان حق الحصول على المعلومات بما يضمن تصنيف وتدقيق المعلومات، وكذلك الإسراع في تعديل قانون الجرائم الإلكترونية وقانون منع الإهابة باعتبارهما من التشريعات التي تقيد حق الأفراد في التعبير عن آرائهم.

عمان - أصدرت مؤسسة "محمون بلا حدود" تقريراً حول "الحق في حرية الرأي والتعبير، حقوق بين الواقع والمأمول"، خلص إلى أن أغلب الأردنيين يعتقدون أنه لا يوجد توجه جاد لدى الحكومة في تعزيز وحماية حرية الرأي والتعبير.

وبينت نتائج التقرير أن هناك نسبة كبيرة من الأردنيين المطلعين على قانون الجرائم الإلكترونية بلغت 51.9 في المئة من المستطلعة آراؤهم في الدراسة البحثية، بينما 58.3 في المئة ليسوا مطلعين على القوانين التي تنظم الحق في التعبير عن الرأي.

ويتنقد الكثير من الأردنيين قانون الجرائم الإلكترونية الذي أثار أيضاً مخاوف منظمات المجتمع المدني والصحافيين حول القيود المحتملة على حرية التعبير على الإنترنت. فقد تضمن تعريفاً غامضاً وفضفاضاً لـ "خطاب الكراهية"، حيث عرّف على أنه "كل قول أو فعل من شأنه إثارة الفتنة أو النعرات الدينية أو الطائفية أو العرقية أو الإقليمية أو التمييز بين الأفراد أو الجماعات"، وهو ما يمكن تفسيره بأنه ينطبق على محتوى معين معزى على الإنترنت بغض النظر عما إذا كان المقصود منه التحريض على الكراهية - أو على الأذى - أو ما إذا كان بشكل تهديد.

وقال صدام أبو عزام الرئيس التنفيذي لمؤسسة "محمون بلا حدود" إن هذا التقرير يأتي ضمن سلسلة التقارير الرقابية الحقوقية الصادرة عن مشروع تعزيز حقوق الإنسان والفضاء المدني في

وسيؤدي هذا التغيير في عرض المحتوى إلى دخول إنستغرام في منافسة مباشرة مع تطبيق تيك توك، وقد أشار موسيري في تعليقه بالفعل إلى تيك توك وكذلك يوتيوب، كمنافسين "جديين".



وقال موسيري "لنكن صادقين، هناك بعض المنافسة الجادة حقاً في الوقت الحالي من قبل تيك توك ويوتيوب، وهناك الكثير من الشركات الناشئة الأخرى أيضاً".

وكانت الشركة تسمح بالفعل بعرض مقاطع فيديو قصيرة لكن يجب على المتابعين مشاهدتها في الوقت الفعلي. أما منصة الفيديو القصيرة الشهيرة تيك توك فقد سمحت مؤخراً لجميع المستخدمين بنشر محتوى تصل مدته إلى ثلاث دقائق مقارنة بـ 60 ثانية سابقاً، وهو ما قالت في بيان إنه "يمنح مجتمعنا العالمي المرونة لتصوير مقاطع الفيديو وتحميلها وتعديلها".

وهذه المنافسة جعلت تطبيقات التواصل الاجتماعي متشابهة أكثر فأكثر حيث تضيف الشركات التي تقف وراءها مقاطع فيديو أطول وأكبر لتحويل المحتوى إلى أموال.

وسائل الإعلام تدخل حروب المحتوى الرقمي مع المنصات الاجتماعية

المحتوى وهو ما أثار اهتمام الشركات الكبرى.

واضطرت الشركات القديمة مثل ديزني ويونيفرسال وغيرها إلى تحويل أعمالها إلى الإنترنت، ولم يعد أمام المنافسين الذين ليس لديهم محتوى كافٍ أو نطاق عالمي بالفعل سوى الاندماج أو دخول صفقات استحواذ.

وتشتعل المنافسة بين شركات تقديم المحتوى الترفيهي على الإنترنت مع زيادة شعبية التطبيقات التي تركز على المقاطع القصيرة عبر الإنترنت والتي باتت محور تنافس شركات كبيرة وتستقطب المبدعين. وحتى الوسائط الجديدة مثل إنستغرام وتيك توك أصبحت تتنافس مع بعضها البعض على المستخدمين وصناع

المحتوى (فيد). وقال مدير إنستغرام آدم موسيري "سنركز أكثر على عرض الفيديوهات عبر الهاتف الذكي، وستكون ملاء الشاشة وبطريقة ترفيهية ومسلية" بما في ذلك تلك الموجودة في حسابات لا يتابعونها بالفعل. وأضاف "لم نعد تطبيقاً لمشاركة الصور".

وتمثل هذه التعديلات تحولاً جذرياً في إنستغرام الذي يعتبر حتى الآن تطبيقاً أساسياً يمكن المستخدمين من رؤية الصور ذات الحجم المربع لأصدقائهم والحسابات التي يتابعونها.

ولكن مع انتشار التلفزيون عبر الإنترنت فإن الخطوط التفاضلية بدأت تتلاشى بين مؤسسات الإعلام التقليدية وخدمات الفيديو عبر الإنترنت مثل تيك توك ويوتيوب وإنستغرام وفيسبوك وتويتش، وتحاول كل شركة جذب انتباه المستهلك بخدماتها المتنوعة.

وتشتعل المنافسة بين شركات تقديم المحتوى الترفيهي على الإنترنت مع زيادة شعبية التطبيقات التي تركز على المقاطع القصيرة عبر الإنترنت والتي باتت محور تنافس شركات كبيرة وتستقطب المبدعين. وحتى الوسائط الجديدة مثل إنستغرام وتيك توك أصبحت تتنافس مع بعضها البعض على المستخدمين وصناع



مشهد تزداد فيه المنافسة